

ما بعد عالم من المركز والهوامش

■ كاندیدو مانديس

لا تضع العولمة قضية الاختلال الحاصل في العالم - القائم على أساس المركز والهوامش - على المحك فقط؛ وإنما تفرض تمييز قوى جماعية صاعدة، دخلت نظام التعايش خلال مسارها التنموي.

وهذا التطور يثير التساؤل حول التفاعل بين أوجه التشابه والاختلاف بين الصين والهند والبرازيل على المدى البعيد حيال موازين وأبعاد ديناميكية التغيير الذاتية المعروفة مسبقاً في هذه البلدان باعتبارها أبرز هذه القوى، وتعد الرفاهية في هذه البلدان أمراً محتوماً؛ ذلك أنها تتجه نحو أسواقها المحلية العملاقة في بداية خططها التنموية المستدامة، غير أن بكين ونيودلهي وبرازيليا تختلف من وجهة النظر

■ أكاديمي من البرازيل، وعميد جامعة كاندیدو مانديس.

هذه تحديداً، وذلك فيما يتعلق بالنتائج النهائي للديناميكية الحقيقية للتغيير من حيث الأنظمة التي وضعتها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، استجابة لهذا التكتل باعتباره أكثر فاعلية واستمرارية.

إننا لا نشهد في هذه البلدان الثلاثة دفعاً نحو إنجازات متماثلة لصالح مجتمعاتها التي اعتقت إلى الأبد من حالة الجمود الطبيعي أو من حالات الهيمنة متعددة الأبعاد، فعلى الرغم من التوسع الاستثنائي للنتائج القومي وموجة الحراك الاجتماعي الجديدة والكثافة السكانية، لا زالت الصين تواجه في الوقت نفسه قصوراً على صعيد التقدم السياسي المتمثل في النظام الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. وفي المقابل نجد أن الممارسات الانتخابية التي بقيت منذ استقلال الهند والنمو الاقتصادي الذي حافظ على وتيرة معينة، يصاحبهما تركيز للثروة، وجمود في نظام اجتماعي صارم، بالإضافة إلى ثقافة خنوعية تتجسد في بقاء طبقة المنبوذين العريضة على حالها دونما تغيير أو حراك اجتماعي يذكر.

واليوم على عكس هذه الأمم الآسيوية نأت البرازيل بنفسها عن وجهة النظر العتيقة القائمة على أساس المركز والهوامش في أمريكا اللاتينية، واختطت لنفسها خطاً جديداً جعل النمو المضطرب في الناتج القومي في العقد الماضي يحقق مستويات قياسية؛ حيث وصل 56% من السكان إلى مستوى الطبقة الوسطى التي تدخل معها إلى اقتصاد السوق 75% من أفراد الطبقة المحرومة إبان عهد النظام السابق.

وفي الوقت نفسه تحوز البرازيل على الاحترام الدولي؛ نظراً للتقدم الحاصل في نموذجها الديمقراطي، والذي لا يقتصر فقط على

الانتخابات الحرة والنزيهة؛ ولكن يتميز بالتحكم بين القوى السياسية المختلفة في البلاد الذي يضمنه مجلس العدالة القومي، وتحرك الشرطة في مواجهة النظام الأوليفاركي للفساد الحاضر دائماً، إضافة إلى المجال المفتوح للمبادرة الشعبية ضد اللعبة المعتادة للألة التشريعية في البلاد، وفوق كل هذا هناك إجماع بين القوى السياسية المختلفة في البلاد على الحفاظ على دولة النظام والقانون، وهذا ما يضمن الترابط بين ما هو سياسي وما هو ثقافي في مسيرة التنمية والتحديث في البرازيل.

التنمية المستدامة والديموقراطية

لقد عبّر انتخاب دلما روسف رئيسة للوزراء في البرازيل مؤخراً عن مدى التزام الزعيم البرازيلي لولا المسبق بقواعد اللعبة، وهذا يختلف كثيراً عما يحدث في بقية دول أمريكا اللاتينية الأنديزية التي دائماً ما تتوالى عليها التغييرات الدستورية، والاستفتاءات الدائمة فيما يسمى بالدول البوليفارية، وهذا لا يمنع من أن تكون بلادنا ما زالت تراث حالة من الثقافة الفرعية جراء خصوصيات تركيبها التاريخية، وما كان يمثل حتى بداية مرحلة التطور والنمو المحافظة على الوضع الاستعماري التقليدي، الذي كان ينظر إليه على أنه حقيقة اجتماعية واقعة؛ لكن البرازيل رفضت الاستقلال الاسمي أو الشكلي الذي صاغ أمريكا اللاتينية في القرن الـ19 لصالح كل من بريطانيا وفرنسا ومؤخراً لصالح الولايات المتحدة بعد سقوط القوى الإيبيرية (إسبانيا والبرتغال).

ينبغي لنا أن نتفهم الفرق الجوهرى بين قيام الدول القومية في قارتنا وفقاً لفكرة الإرادة السياسية المستتقة من الأمة الأوروبية،

التي سرعان ما دخلت في مواجهة مع العالم الرأسمالي عقب الثورة الصناعية، وبين تنظيم أول اقتصاد يعتمد على السوق تحت أي صيغة جغرافية أساسية، فكل ما يطلق عليها الهوامش كانت قد قامت على أساس أنها كليات «للآخر» مجردة من أي صيغة «لنفسها» في إطار رؤى العالم والتصرفات الحكيمة.

وهذه الكليات بالضرورة هي نظام النخب السلطوية التقليدية التي هيمن عليها التقليد الأوروبي، بصرف النظر عن أي احتكاك بالواقع الناجم عن سياقها الفعال. كانت الحقيقة الاجتماعية الكلية لما يسمى الوضع الاستعماري قد تميزت بنظام متكامل من التهميش، وتحول الاقتصاد إلى تصدير المواد الزراعية الأولية التي تعتمد على العمل اليدوي البدائي اعتماداً على نظام الرق، ونجم عن ذلك أن توقفت عجلة الحراك الاجتماعي تماماً، وتركزت بذلك الثروة حتى وصل الأمر إلى أن امتلك 2% من الشعب 50% من الدخل القومي.

وحتى مع وجود الطقوس الانتخابية الشكلية فنحن نواجه نظام الأحزاب القائمة على أساس المحسوبية، والتي عادة ما يفرض لها نصيب محدد وثابت من مخصصات الموازنة العامة.

التغيير فيما وراء نظام النخبة

إن ما تتفرد به البرازيل هو هذا المستوى المتزايد من الوعي، واليقظة من ركام مخلفات النظام الاستعماري المسؤول عن البحث الزائف عن الهوية، وهي الخطيئة التقليدية للنخب الإمبريالية أو نخبة الحقبة السعيدة، والناجمة عن سياق يقوم على أساس الاعتقاد بأن فكرة التقدم لا تتحقق إلا بربط التقدم التكنولوجي بالمجتمع

الوظيفي المطلوب، بل لقد بلغت نزعة المحاكاة هذه ذروتها في تأسيس الجمهورية سنة 1889 بوضع شعار «النظام والتقدم» في قلب العلم البرازيلي.

لا ننكر أن البرازيل قد خضعت للمعادلات السياسية والاجتماعية للحدثة كما كانت عليه في بداية القرن الـ19؛ لكن كان هناك رفض متزايد على سبيل المثال للإسهام الأساسي للسود في التركيبة البرازيلية تدرعاً بفكرة بناء الأمة البيضاء، والتقليل المنهجي والمنظم من شأن العبيد، الذين كان ينظر إليهم دائماً على أنهم العنصر الذليل في لحظة إلغاء الرق في عام 1889.

كما لا ننسى رومانسية شاتوبريان في بداية القرن الـ19 التي تعرضت لدور العنصر الهندي في ثقافتنا، وعوامل أخرى تتعلق بالمكون العنصري من خلال الاعتراض على الهجرات الصينية واليابانية، وللزراعة البرازيلية بعد الرق، إضافة إلى الاستيلاء على النماذج السياسية الجاهزة وتقليدها كنسخة للفيدرالية الأمريكية المفروضة على إمبراطورية ليس لها تاريخ من الاستقلال الإقليمي أو لامركزية أو حكومة منتخبة.

سيكون من المستحيل أن نراهن على التحول التلقائي لمثل هذه النخب إلى الدعوة إلى الشخصية البرازيلية؛ لأن هذا يمكن أن يضع قيوداً كثيرة على القرن الـ19 وجزء كبير من القرن الذي يليه فيما يتعلق بتحقيق رؤية التغيير القائمة على أخلاق حكومة أهل الصلاح، أو الاتجاهات الإصلاحية الحقيقية، التي تؤمن بالتغيير الصارم للقوانين دون مراعاة جذور المؤسسة واعين بقواعد اللعبة المتمثلة في التداول الدائم للسلطة بين حكومة ومعارضة.

وعلى هذا فإن البرازيل تواجه ما يسمى بنظام «الحليب والقهوة» حيث تناوب الإقليمان الرئيسان من البلاد - ساو باولو وميناس - اللذان تم إعلانهما ولايتين داخل الجمهورية على الرئاسة، مما ضمن استقرار النظام الذي كانت تتهدده فقط النخبة المثقفة الجديدة داخل الجيش التي اعتنقت الشيوعية، ولجأت إلى الانقلابات في الثلاثينات على نمط الدوغماتية الثورية الستالينية في أبعى صورها.

وعلى هذا فإن البرازيل
تواجه ما يسمى بنظام
«الحليب والقهوة»
حيث تناوب الإقليمان
الرئيسان من البلاد
(ساو باولو وميناس)...

وفي الأخير وصل التغيير الحقيقي إلى سدة الحكم عن طريق حكومة فرغاس التي خاضت صراعاً مع واجهة ما يسمى بالمؤسسات الديموقراطية التي كان يحركها الوعي بوجود خلل في التوازن الاجتماعي في البلاد، واندفاع القوة العمالية نحو اقتصاد السوق، بالإضافة إلى المزايا المصاحبة للتشريعات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية في منتصف القرن الـ20.

الانتحار البيداغوجي وصحة الوعي

إن حالة الجمود القديمة أفادت فرجاس كذلك في البناء على الاعتماد على الديكتاتورية في مركز السلطة، وكأساس حقيقي للخصوصية الثقافية للمجتمع البرازيلي، جسد فرجاس نفسه - بانتحاره - أهم إشارة سياسية وتربوية في القارة عموماً، ضمن فيه الانقسام بين البلدين، وفتح الطريق للتأكيد على وجود الهوية الوطنية ككيان مستقل في حد ذاته من خلال الإرادة السياسية للطبقة الكادحة التي تفتقت بصيرتها على صحة «البرازيل الأخرى».

غير أن كلمة «التحرير» لن تدخل في الاستعمال إلا بعد عقد من الزمان في أثناء صحوة الوعي الناجمة عن نتائج الاقتراع المؤسسي، والذي أصبح سارياً وإلزامياً منذ المصادقة على دستور عام 1934، وحتى ذلك الحين خضعت مؤسسة الاقتراع السري - إضافة إلى الاقتراع الإلزامي الذي كان يتم تحت التحكم الاقتصادي والمراقبة الانتخابية - لأصحاب النفوذ في الأقاليم، كل هذا أوجد مهرباً لا رجعة فيه إلى النظام، وجعل من الممكن نشأة قيادة جديدة حقيقية ومتكاملة، ليس ثمة مقارنة بين فرجاس ولولا فيما يتعلق ببيداجوجيا الهوية البرازيلية والنقلة النوعية من الجمود والتقليد والخضوع للبلدان الغنية.

لقد عكس الاقتصاد هذا التغير وشهدت مدينة ساو باولو بالذات نشوء تجمع صناعي متعدد الأعراق وعلى درجة عالية من الديناميكية والنشاط، لقد كان تدخل فرجاس في ذلك الوقت السبب الرئيس لقيام اقتصاد تحتكره الدولة بدءاً بمصنع فولتا ريدوندا للحديد والفولاذ، وأوجدت النقابات العمالية - بعيداً عن أي روح للدفاع عن مصالح مهنية ضيقة - أرضية للدفع قدماً بتحريك حقيقي نحو نظام انتخابي جديد في البرازيل.

ومن هذه الظروف تمخض حزب العمال البرازيلي، وتوسع في الفئات الاجتماعية البرازيلية كافة، وأتى بالنضال السياسي للجماعات الراديكالية المهمشة لتكوين أول طبقة بوليفراريًا حقيقية وحديثة في البرازيل في مواجهة الوضع السائد آنذاك.

وفي الوقت نفسه اختطت تطورات ما بعد الاستعمار طريقاً آخر في البرازيل مغايراً لما كان عليه الحال في البيرو وكولومبيا حتى ذلك الوقت، حيث بدا وكأن العنف الناجم عن الصراعات التي لا نهاية لها

على أيدي القوات المسلحة الثورية الكولومبية وجماعة الدرب المضيء في المناطق الداخلية من البيرو هو الحل الوحيد لتجنب الخضوع التام للاستغلال.

ولذا فقد كان هذا بمنزلة العودة إلى الجذور الأساسية للحياة الجماعية، والتي التقت أيضاً في البدايات الأولى لحزب العمال مع دعوات الكنيسة، وتجددت برسالة الفاتيكان الثانية وعقيدة التحرر حيث قام كل من إيسكوتو وجيمينس بربط الصوت النبوي لدوم هيلدر كامارا والأخوين لورشيتر في البرازيل، ولقد تجنب صعود حزب العمال للسلطة قواعد اللعبة التقليدية المتمثلة بتدخل النظام ونجح بشكل تدريجي في تنظيم انتخابات حرة فازت بها الحكومة البرازيلية الفيدرالية بإجماع جديد على هذا الإنجاز، والذي كان مغايراً تماماً لتوقعات المؤسسة التقليدية.

من الشعبوية إلى حزب العمال

لعل أهم ما في هذا الصعود لحزب العمال هو أنه لأول مرة تتفوق الغالبية الكبرى من الأصوات الانتخابية على جهود الحزب نفسه أو أي توجه لمؤسسة بحد ذاتها. ليس ثمة صلة بين حزب العمال البرازيلي وبين حزب العمال العالمي، أو أي من أطراف اليسار البالية، أو حتى مع اليسار الجديد في دول العالم النامية؛ لكنه بالتأكيد مهتم بمسار رحلة التعلم والتلقي، أو أنه يلعب دوره في الانتقام الرمزي منقطع النظير للولا في السلطة.

وبهذا المعنى فإن نجاح الحزب لم يكن يشبه فوز هتلر أو أي زعيم بعيد عن شعبه، كما تم التعبير عن هذا على سبيل المثال في انتصارات

كولر في عام 1998؛ بل على العكس فقد برز تفرد لولا في الحفاظ على سجل يومي لكل الخلافات بينه وبين أتباعه الذين كان يذكرهم دائماً رغم كل هذه الخلافات بوحدة الانتماء بينهم جميعاً، سواء بطريقته المميزة في الكلام أو بالاختيار المقصود للكلمات للتعبير عن الثورة والغضب، أو للتعبير عن الرفقة السياسية الحقة.

لقد تعزز الأثر الرمزي لصعود حزب العمال للسلطة بتحسن ملحوظ في مستويات الحياة ليس فقط على مستوى الزيادة في الحد الأدنى من الأجور؛ ولكن كذلك في سياسات الحصول على الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان مع نهاية الفترة الثانية من تولي الحزب، كما فاقت الزيادة في معدل الحراك الاجتماعي التوقعات بالنسبة لسوق العمل من خلال العمالة الرسمية أو الالتحاق بالخدمات التعليمية بدءاً بالمرحلة الابتدائية، ولكن الخطوات الجديدة المحددة لهذه اليقظة في الوعي واجهت الاتحادات والنقابات بصيغة جماعية جديدة من الحراك من خلال قطاع الزراعة الأسرية والبناء على مشاريعها.

يمكننا أن ندرك اليوم بعد نهاية حكومة لولا الثانية التغير الواضح لموجات الهجرة إلى المدن العملاقة عن طريق الاندماج الاجتماعي الجديد استجابة للتغير الذي حصل في الديموغرافيا البرازيلية من دولة يقطن 52% من سكانها في الريف إلى دولة يقطن 15% من سكانها فقط في الريف، ونحن نرى هنا انتقال من جذور النظام النقابي في ظل انتشار الوعي العمالي البروليتاري إلى هذه المجموعات الجديدة ذات التضامن العضوي، والتي تهدف ربما إلى إيجاد شبكة حقيقية من التعاون الإنساني المجتمعي في بناء حكومة ناشئة من رحم حزب العمال.

النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل

يعدُّ برنامج ما يسمى «المنحة العائلية» الآلية السياسية التي تتغلب باندفاعها المتفرد على الجمود التقليدي للمساعدة السياسية والاجتماعية، وذلك عن طريق سياسة ضبط داخلي، يضمنها تحكُّم في التحاق أبناء المستفيدين في دورات دراسية أو حصولهم على الخدمات الصحية.

قاوم الدفع بالحراك الاجتماعي الذي يُعدُّ أساسياً لنجاح «الحزب المختلف» إجراءات تحويل حكومة لولا إلى جمعية خيرية تتلقى التبرعات والمبالغ الضخمة على اعتبار أن هذا هو التعويض التاريخي عن المظالم الاجتماعية التي شهدتها البرازيل، إن قطاع الإعانة الاجتماعية هو الذي يعد اليوم أكثر ارتباطاً بالمثل التنظيمي للحكومة التي ترى نفسها في الطرف الآخر لما يسمى بالأنظمة الديمقراطية الاجتماعية كما يراها المذهب الاقتصادي والتحرري الجديد، وقد رأى قصر البلانالتو (مقر الرئاسة في البرازيل) نهوض رؤية الاقتصاد المدعوم مع اتساع رقعة المنافسة التي كانت مقتصرة على القطاع الخاص المقيد، والذين استفادوا من سياسة «المنحة العائلية» يدعون الثقة الذاتية في هذه العملية رافضين الخضوع للاتحادات العمالية التقليدية، وفوق كل هذا الخضوع لموقفها النقابي.

ينبغي لنا أن نفكر في انتشار جديد للوعي الجمعي البرازيلي الناجم عن الاستهلاك التقليدي لاقتصاد السوق تجنباً لـ «الأثر التظاهري» الذي كان للاقتصاد البرازيلي سجل سابق فيه، كما ينبغي النظر إلى أن هذا الشكل الجديد للحراك الاقتصادي في مجتمعنا - بعيداً عن الموجة الجديدة من الوصول إلى السوق مع هيكل الاتحادات العمالية

قبل قرن من الزمان - تحول إلى سياسة تقاعس عن الدفاع عن حقوق العمال إرضاء لأصحاب العمل، والتي ميزت فترة فرجاس.

كما ينبغي لنا كذلك أن نواجه الوصول الأول لجماعات حزب العمال لمراكز الإدارة العامة كما لو أن كل مجموعة قد استفادت من الوزارة التي أوكلت إليها، وتجذرت عملية توزيع السلطة هذه التي اتسمت كذلك بكثير من سمات المحسوبية، وكانت النتيجة هي أن انحلت عرى التضامن الذي ساد مسبقاً في مقابل توزيع السلطة على النمط البيزنطي الذي ساد في برازيليا.

التهميش والوعي الجماعي

والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل يختفي الحراك الاجتماعي الحقيقي الذي مكن لصعود لولا في خضم اندفاعه التاريخية، أم أنه سيظل متجذراً في قواعد الحزب؟ يمكننا الحديث عن هذا الوزن السياسي المتزايد في مفاصل جهاز الحزب، مما يعيق المحافظة على الحركات الاجتماعية، وهي الثغرة التي يمكن لها أن تتوسع لتطال الحركات الأكثر قوة كما حدث في عملية الدفع القوية لحركة الفلاحين المعدمين نحو تملك الأراضي في بداية عهد حزب الشعب، وكان من مطالب ذلك الاستيلاء على الأراضي، الذي نُظر إليه على أنه محض احتلال، والنهوض بالتعليم المجتمعي كما هو مطلوب للمحافظة على التضامن الحقيقي في ظل الإنتاجية الزراعية في مواجهة مخاطر التقهقر في النموذج الرأسمالي عن طريق المصادرة المحضنة لمثل هذه الأراضي الزراعية.

إن أي وجهة نظر حول نهاية حكومة لولا يمكن أن تبين - عن طريق

الحركات الاجتماعية - تحول التضامن السائد سابقاً إلى أنماط جديدة من الزراعة الأسرية، وليس ثمة إشارة عامة إلى العملية برمتها تبين الانفصال عن المؤسسة القديمة، وفي الوقت نفسه يمكن لنا أن نلاحظ أن التغلب على التهميش يواجه كذلك الفساد، ويواجه النزعة للمحافظة على المزايا المصاحبة للمحسوبية والمخصصات الحكومية التي هي أحد ميزات الوضع السائد.

إن هذا التعاقب على سدة الحكم لم يكن له أن يتم من خلال لعب البطاقات الراححة على الطريقة الكلاسيكية

ولقد أظهرت فضيحة الأجور الضخمة مدى التشوق والحنين لدى كوادر حزب العمال إلى النظام السابق الذي كان قريب العهد، وكيف أنهم ناضلوا من أجل بقاء المزايا والمنافع ذاتها من خلال الدخول في مساومة مع أعضاء الكونغرس

أو مع مسؤولي الجهاز التنفيذي للدولة، وبهذا يستطيع الفرد منا أن يفهم أن عدم المبالاة بالأخلاق - الديكور الذي تتزين به أخلاقيات أصحاب السلطة - ولّد قاعدة جديدة للعبة، أصابت قاعدة حزب لولا وفقاً لقواعد الوصول إلى السلطة عبر الانتخابات السابقة، وبالفعل وفي الوقت نفسه فإن جزءاً كبيراً من القيادة التاريخية لم تحرف فقط في رؤاها المشوهة؛ ولكنها أجهضت عملية تجديد للأجيال كانت قد بدأت تتبلور.

وفي الواقع فقد أصبح تحرك الرئيس نفسه العنصر الجامد للتقدم السياسي للبلاد، وبعد التغلب على التعاقب الطبيعي في إدارة الدولة أو الأغلبية الجديدة التي أفرزتها التعددية الحزبية فقد انبثق «شعب لولا» من سلالة معروفة للسلطة، وعليه فمن الطبعي أن تواجه البلاد غياب أي تعاقب طبعي لشرعية مرشحه، ليس من خلال تفويض شخصية

دلما الكاريزمية التي تمكنت دلما من تعزيزها من خلال برنامج منظم ودقيق يعتمد مبدأ التواصلية وليس الاستمرارية.

إن هذا التعاقب على سدة الحكم لم يكن له أن يتم من خلال لعب البطاقات الراححة على الطريقة الكلاسيكية، على سبيل المثال اللعب على ورقة المرأة من خلال انتخاب أول امرأة رئيسة للبرازيل بعد تجربة ميشيل باشيليه في تشيلي أو كريستينا كيرشنر في الأرجنتين، وفي الحقيقة فإن الحسم في تقدم مرشح حزب العمال لم يأت من قبل الناخبات الإناث؛ ولكن كان بالتأكيد قضية تعرض دلما للتعذيب على أيدي الدكتاتورية العسكرية حين كانت ضمن الحركات المعارضة للمؤسسة الرسمية قبيل حزب الشعب في المعركة ضد حكومة الجيش والاضطهاد الذي تعرض له اليسار إبان الحرب الباردة.

من حزب العمال إلى صعود «شعب لولا»

لقد رأينا خلال النصف الثاني من القرن الـ 20 هذا التعاقب الفريد من التدخلات التي من خلالها حولت الشعبوية نفسها بالكامل وبصورة واضحة من المساعدة السياسية والاجتماعية نابذة كل الدعم نحو الإيقاظ المباشر لوعي المهمشين في البلاد، لقد تحولت الشعبوية أكثر فأكثر إلى أبعادها المرتقبة تجنباً للتشكلات التقليدية للمشاركة السياسية عن طريق حزب أو اتحاد الوساطة، ووصلت إلى مجرد تصور للمفهوم الجديد للرعاية والرفاه للمستفيدين وفق الخيار الحقيقي لديمومتها التاريخية.

لا يمكننا أن نعرف إلى أي مدى - في ظل هذه الأطر الجديدة من المرجعيات - ظهرت الطبقة الكلاسيكية أو إذا كانت التجمعات

الاجتماعية تعبر عن جدل حقيقي لوجهات نظر مختلفة للوصول إلى اقتصاد السوق أو مقابل ذاتها للتسلق نحو التشكيلات الجماعية عن طريق الوصول إلى الخدمات، أو الدخول في سوق العمل، أو الدخول إلى هذه الوساطة العضوية الجديدة للجماعات الأسرية في وحدات الإنتاج.

من جهة أخرى وضعت فرضية القاسم المشترك الرمزي في هذا التقدم على المحك عند خلافة لولا كديمومة للوضع السائد، وكتوجه فعال لتغيير السلطة يواجه أقصى حدوده مع المؤسسات والتغيرات الرسمية في الحكم، ويمكن لقواعد اللعبة أن تعيد الوضع الراهن ذاته في إطار التداول التقليدي للسلطة.

استعصى سجل انتخابات 2010 على القضية التقليدية بمعنى أن مرشح المعارضة أجبر على أن يعيد النظر في محتوى برنامجه؛ ليتمشى مع حكومة لولا وشعبية برنامج تسريع التنمية مدركاً أن الناخبين كان أمامهم خيار لا مفر منه، كما أن نقطة الاختلاف بين دلما وخصمها كانت تستند إلى خلفية تفرض على الوضع الراهن أن يناضل ضد الحكومة الحالية التي تتلقى الدعم من الطبقة المترفة التي لا تصل نسبتها في السكان إلى 2% من البرازيليين، مقابل الخيار الوطني للنجاح المؤكد للتنمية المستدامة للبلاد وإعادة التوزيع المباشر للدخل.

فيما وراء التوجه الأخلاقي والتوجه الإصلاحية

غير أن انتصار دلما قد عانى الضربات الأخيرة بسبب الرفض الأخلاقي للفساد الذي توصف به حاشيتها، إضافة إلى الأصوليين

الكاثولوكيين الذين وقفوا ضد موقفها تجاه سياسات الإجهاض، فقد استقر الأمر في التوسع المؤكد مسبقاً لبرنامج تسريع التنمية، وفي الوقت نفسه فإن المثل الأخلاقية المتمثلة في إعطاء الحكومة للناس الصالحين والشروع المباشر بإصلاحات قانونية سيعنى إحداث التغيير الفاعل في البنية الاقتصادية للإنتاج والدخل وفي تحرك الدولة بناءً على نتائج هذا التغيير.

إن أهم شيء في هذه العملية - على كل حال - هو زيادة التحسن الحاصل في تجديد المؤسسات وزيادة المشاركة في المواطنة كما يجسدها الحكم الديموقراطي بصفته آخر منظومة استقرت عليها التنمية المستدامة في البرازيل.

سبق وأن بينّا أنه بإنشاء المجلس القومي للعدالة فقد بدأ التحكم الفعلي في قضية التداخل بين السلطات في البرازيل، لأول مرة تخضع الهيئة التشريعية لسلطة الشرطة، وكذلك الحاجة لما يسمى بـ«الملفات النظيفة» في مواجهة الإسراف في الصلاحيات التشريعية أو التنفيذية، مع إثبات خلو أي مرشح قادم للحكومة من الفساد.

ولكن الديموقراطية البرازيلية إنما انفتحت تجاه المبادرات المباشرة للمواطنة بفعل التفاعل العميق بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات السياسية، وتبلورت هذه المبادرات على هيئة إمكانيات طرح مقترحات شعبية من خلال مشاريع القوانين في الهيئة التشريعية.

إضافة إلى ذلك فإن الدستور البرازيلي ينص من بين حقوق الإنسان على الحق في الوصول إلى القانون، والذي من خلاله تقدم المجتمع المدني البرازيلي لفرض تطبيق الصيغ التي كانت كثيراً ما تترك لصيغ

أحكام عامة تفتقر إلى آليات تنفيذ فاعلة ومتكاملة، ويعد هذا النوع من النفاذية - بين كل من مؤسسات المجتمع المدني والدولة - شاهداً على وصول حزب العمال إلى المواطنة من خلال مصطلح المجتمع الاقتصادي، وفي الوقت نفسه فإن تعزيز الوعي يستجيب لاحترام قواعد اللعبة التي تتجنب أي تعديلات دستورية أو استفتاءات للإبقاء على لولا لفترة رئاسية ثالثة.

أما البرازيل ففي ظل انفتاحها على العالم فستكون شريكاً طبيعياً للشرق الأوسط نظراً لانفتاحها على أصوات الجاليات السورية واللبنانية القوية

وهذا يفسّر لنا الفرق بين البرازيل من جهة وبين دول أمريكا اللاتينية في منطقة الأنديس من جهة أخرى، تلك الدولة التي تفتقر إلى التجربة وإلى الخبرة التربوية لحزب العمال التي تتعزز بالتداول السياسي اللامحدود على الزعامة، وتعد تجارب شافيز في الاستفتاءات والتعديلات والإصلاحات الدستورية شاهداً على عكس الممارسات البرازيلية، وخصوصاً هذه المسافة بين الارتقاء بثقافة أمريكا اللاتينية وبين اعتناقها المؤكد من مرض الهامشية في عالم يقترب من التواصل والتعايش الجديد على مستوى العالم بين الإمبراطوريات القديمة وبين الأربعة الكبار (البرازيل وروسيا والهند والصين).

ظهور البرازيل على المسرح الدولي

يمكن للبرازيل اليوم أن تصنع من هذا التراث رأسماً جديداً، قد تكون البرازيل هي الأمة الصاعدة القادرة على أن تجد خطأً وسطاً بين خطاب الإمبراطوريات رغم التجديد الذي تدعو له حكومة أوباما

وأصوات الدول العظمى مثل الصين والهند، التي يمكن أن تستخدم تأثيرها على المستوى الدولي في أوقات مختلفة وتحت ظروف مختلفة تملئها خطتها للتنمية المستدامة.

أما البرازيل ففي ظل انفتاحها على العالم فستكون شريكاً طبيعياً للشرق الأوسط نظراً لانفتاحها على أصوات الجاليات السورية واللبنانية القوية داخل أراضيها، إضافة إلى كل تلك المطالبات باندماج الجاليات الأفريقية في ظل السعي الحثيث لتأسيس الدولة القومية؛ ولكن المعول عليه هو الانعتاق من التبعية التقليدية للعالم الهامشي الذي يمكن للبرازيل أن تكون الصوت المعبر عن التعددية الذي سينجح عن طريق اقتصاد سلمي فاعل في حل قضية التمكين النووي.

إن قضية إيران تبين هذا التوجه من قبل ما تسمى بالقوى العظمى لخلق الأعداء القادمين كأيدولوجية للواقعية السياسية في مستهل القرن الـ 21 مقابل الاهتمامات الراهنة لمجلس الأمن وخصوصاً مقابل البُعد الجديد الذي سلكه الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وحرب الأديان التي انبثقت عن ذلك.

إنها بالفعل ممارسة شاملة لصحوة الوعي الجمعي التي يمكن أن تقود إلى معضلة المسار البرازيلي، إن صوت حزب العمال الناشئ ليضرب جذوره في الواقعية السياسية التي يمكن أن تمزج بين تدخل الدولة في الاقتصاد وبين المحافظة على الزيادة في إعادة توزيع الدخل وبين تجنب الراديكالية السياسية التي تبتثق من نقاء حزب العمال وطهارته.

إن فوز دلما يستند على كل حال إلى مزايا عائلية في علاقة واضحة ومتماثلة بين الدولة الفقيرة وبين بيئتها الاجتماعية المباشرة، والتي تفسر حصول لولا على 62% من أصوات الناخبين في منطقة الشمال الشرقي للبلاد.

«لولا» من إدارة الكاريزما إلى إدراك الوعي الجمعي للذات

يتجاوز انتشار الوعي الجمعي حدود الإدارة المبسطة للكاريزما؛ لأنه ليس حالة من تحرك غير عقلاني يعتمد كلياً على اللعب على الهوية الرمزية، لا يستطيع أي منا أن يدرك هذه الهوية الناشئة التي تحكم القصر الرئاسي في بلانالتو بشكل كامل، إن نجاح الحملة الانتخابية كان نتيجة للمنفعة الاجتماعية المتوقعة، والتي كان فيها الرئيس المحرك الرئيس أكثر منه محقق النجاح الرمزي العظيم.

على كل حال إن الصعود المتوقع للرفاهية البرازيلية يستند إلى هذا الوعي المباشر بـ«شعب لولا» وتوقعات المستقبل حول التنمية المستدامة، وهذه الشخصية الجمعية الجديدة تأتي في هذه السيناريو المتبلور من خلال وعي يتغلب على الانقسامات الأولية في الحركة الاجتماعية في البلاد، بعد الخطوات الأولى للنصر الذي حققه حزب العمال، وفي الحقيقة إن الانتخابات النيابية تمثل تفويضاً على مستوى الاستفتاء الداخلي حول الخيارات المفتوحة أمام الرئاسة الجديدة فيما يتعلق بالنماذج الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن العمل بها.

